

## استدعاء بعد العفو... نظام الأسد يخدع الشباب السوري

حسام الجبلاوي

يحفظ النظام السوري منذ عام 2011 بآلاف السوريين في قواته من خلال الخدمة الاحتياطية التي فرضها لمدة غير محددة، أو عبر رفض تسريح دورات الجيش المتتابعة، والتي مضى على بعضها 8 سنوات في الخدمة الإلزامية. خلال السنوات الماضية لجأ آلاف الشبان السوريين لمغادرة بلدهم هرباً من الخدمة الإلزامية والاحتياطية، تجنباً للقتال في صفوف قوات النظام. طبقاً للقانون السوري، يعتبر هؤلاء في حكم الفارين الذين تجب محاكمتهم عند عودتهم إلى البلاد. يُجرم القانون السوري المواطن المكلف بخدمة العلم الاحتياطية (الخدمة العسكرية)، والذي أنهى الخدمة العسكرية الإلزامية، واستدعي بعدها للحاجة ولم يلتحق بعقوبات قد تصل إلى السجن لمدة ثلاث سنوات.

ولكن في أكتوبر/تشرين الأول، أصدر بشار الأسد، مرسومًا تشريعيًا يقضي بمنح عفو عام عن المنشقين عن جيشه والفرارين من الخدمة الإلزامية والاحتياطية، حيث أعلن إسقاط العقوبة عن 800 ألف متخلف عن خدمة العلم الاحتياطية، والذين رفضوا القتال سابقاً في صفوف قواته. وجاء في نص المرسوم أن العفو العام يشمل "كامل العقوبة لمرتكبي جرائم الفرار الداخلي والخارجي"، شرط أن يسلموا أنفسهم خلال مدة محددة، وحدد النظام مدة أقصاها أربعة أشهر للفرار الداخلي، وستة أشهر للفرار الخارجي للاستفادة من هذا العفو، وإلا فإنّ الجرم لا يسقط عن صاحبه.

استقبل آلاف الشبان السوريين في الداخل هذا القرار بترحيب كبير لاسيما أن عدد كبير منهم تعطلت حياته بالكامل بعد اضطرابه للتخفي. لكنّ هذه الفرحة ظلت ناقصة بعد التفاف النظام على هذا القرار، وإصداره قوائم مطلوبين جدد للخدمة الاحتياطية. ضمت هذه القوائم عددا كبيرا من الشبان الذين أزيلت أسمائهم سابقاً، حيث شملت 400 ألف اسم مطلوب للخدمة الاحتياط، معظمهم ممن شمله قرار العفو.

وأثار هذا الأمر ردود فعل غاضبة على مواقع التواصل الاجتماعي، لاسيما من الشبان السوريين الذين أعيد طلبهم للخدمة الاحتياط مرة أخرى، واعتبر البعض منهم ما حصل خدعة من قبل النظام، هدفها تلميع صورته خارجياً دون أن يكون لها أثر في الداخل.

يقول رائد، أحد الشباب الفارين من الخدمة العسكرية، والبالغ من العمر 35 عاماً من أبناء مدينة الكسوة بريف دمشق، "وصلني خبر العفو، وخرجت لأول مرة إلى الشارع بعد 4 سنوات من التخفي لأسوي وضعي، وعدت لممارسة حياتي، والعيش قرب أبنائي بشكل طبيعي.

لكنّ ذلك الأمر لم يدم أكثر من سبعة ايام فقط، بعد عودة طلبي من جديد للخدمة الاحتياطية، لا أريد أن أخدم في جيش النظام، ولا أن أكون أداة في حرب غير مؤمن بها. أريد فقط أن أعيش مع عائلتي بسلام ما بقي من عمري".

يقول ناشط محلي في بلدة زاكية بريف دمشق لمدونة مصدر سوريا، إن مركز الشرطة ومختار البلدة وجها بطاقات تعبئة فورية لـ 506 شخص من أبناء البلدة تتراوح أعمارهم بين 28 إلى 38 عاماً، للالتحاق بشعبة التجنيد لأداء الخدمة العسكرية الاحتياطية ضمن صفوف قوات النظام. مضيفاً، أن معظم الأسماء الواردة في القائمة الجديدة كانوا قد تخلفوا عن الالتحاق بالخدمة الاحتياطية لعدة أشهر، وألغيت دعوتهم بموجب مرسوم العفو العام. يعتبر هذا الاجراء خرق لاتفاق المصالحة الذي جرى مع بلدات ريف دمشق. حيث تم طلب مئات الشبان للخدمة في قوات النظام خارج مناطقهم، بعد أن تعهد لهم النظام سابقا بالخدمة ضمن مناطقهم فقط.

### بدنا نتسرح

منذ عام 2011، أوقفت حكومة النظام تسريح جميع الشبان المجندين في الخدمة العسكرية الإلزامية، سواء من صف الضباط أو المجندين، رغم أن الخدمة العسكرية الإلزامية في سوريا قبل بداية الصراع كانت لا تتجاوز عامين. ونتيجة لهذه السياسة، استمر جميع المجندين في الخدمة حتى الآن، وبعضهم تجاوزت مدة بقائه ثمانية سنوات.

وعبر وسائل التواصل الاجتماعي خرجت أصوات من داخل القوات النظامية تنادي بتسريح دورات المجندين المتعاقبة، ترجمت هذه الحملة في صفحة على الفيسبوك وهاشتاج حمل عنوان "بدنا نتسرح"، ولقيت تعاطفاً شعبياً كبيراً. كشفت هذه الحملة عن السخط الكبير داخل الجيش السوري بسبب استمرار خدمة عشرات الآلاف من المقاتلين في صفوف القوات النظامية رغم انتهاء مدة خدمتهم الإلزامية.

هذه الحملة أطلقتها مجموعة جنود من قوات النظام يخدمون منذ عام 2010، وتم الاحتفاظ بهم ضمن قوات النظام. يطالب هؤلاء بتسريحهم وعودتهم للحياة المدنية، بعد أن قتل عدد كبير منهم.

أطلقت هذه الحملة هاشتاج آخر بعنوان "من حقي أن أعيش من حقي اتسرح دورة 102" في إشارة إلى أقدم دورات المجندين التي التحقت بالخدمة منذ عام 2010، والذي لم يتم تسريحهم حتى اليوم. كتب أحد الجنود قائلاً "سرحونا حاج أكثر من 7 سنين، والله تعبنا سرحونا." بينما علقت إحدى أمهات الجنود "ضاع مستقبل أبناءنا، ضحوا بعمركم كرمال الوطن من حقهم أن يعودوا لبيوتهم".

أثار قرار العفو غضب مقاتلي النظام، حيث اعتبروا أن العفو سرق حقهم، وتم إعطاؤه لمن لم يدافع عن الوطن، فهم قد دافعوا عن الوطن لسنوات، بينما هؤلاء الذين هربوا سوف يتمتعون بالعفو حسب قولهم. وفي سعيه لتهدئة الوضع في صفوف قواته، قال وزير الدفاع علي عبد الله أيوب خلال حضوره جلسة مجلس الشعب "إن الوزارة تدرس تسريح كافة دورات الاحتياط، وعدم الاحتفاظ بأي عسكري بعد اليوم".

يأتي قرار العفو عن المتخلفين عن الخدمة العسكرية في سياق محاولات الأسد الحثيثة لتحسين صورته الخارجية، وكسر عزلة الدولية، وإعادة علاقاته الخارجية إقليمياً ودولياً لأن هذا سيعزز من قيمة نصره العسكري. يأتي هذا في سياق قيام دول عربية، مثل الإمارات، بإعادة دول فتح سفاراتها في سوريا، وترحيب تونس بعودة سوريا للجامعة العربية. وحديث دول أخرى عن إمكانية عودة علاقاتها مع الأسد. لذلك فالنظام يسعى للظهور بمظهر المصلح والمتسامح مع شعبه ومعارضيه، حتى يتمكن من اكتساب شرعية خارجية، تمكنه من إدارة عملية إعادة الاعمار والسيطرة على الأموال التي سوف يتم توجيهها في هذا الاتجاه.